

لماذا الإنخراط في العولمة الاقتصادية يتطلب عدم إضعاف دولة الرفاه الاجتماعي؟

كل تغير اقتصادي يتبعه بالضرورة آثار إجتماعية وعليه فإن أحد التحديات الأساسية للسياسة العامة للدولة في مجتمع معين هي إدلرة هذه التغيرات من اجل تعظيم الثروة والمكاسب الاقتصادية من ناحية وتقليل الآثار السلبية الاحتمالية والاقتصادية على الافراد أو المجتمع ككل من ناحية أخرى.

وتأتي أهمية الموضوع مع الحديث المتداول في أوساط التنمية الاقتصادية في بلادنا كما هو الحال في العديد من بلاد العالم المتقدم والنامية بأن العولمة أجمعت مرتبطة بمناهين الخصخصة، والتحرر الاقتصادي، وإزالة الضوابط الاقتصادية والقانونية في الأسواق وبالتالي فإن العولمة الاقتصادية تعني تقليص دور الدولة الاجتماعي وإيجاد مزيد من الضغوط تجاه العمل والفئات الاجتماعية الأقل حظاً في المجتمع.

فيما يتعلق بتخفيض الأجور والتخلي عن التوظيف الكامل وبالتالي ارتفاع معدل البطالة، وتخصيص المزايا الاجتماعية الأخرى. وبالتالي فإن هذه التنمية الاقتصادية تطرح العولمة الاقتصادية على أساس أنها النقيض لدولة الرفاه الاجتماعي.

وتهدف هذه المقالة الى مناقشة التغير الاقتصادي في الاقتصاد العالمي أو ما اصبح يطلق عليه العولمة الاقتصادية وتأثيراته الاجتماعية مع التركيز على الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ذلك في المجتمع البحريني.

العولمة... مفهومها:

العولمة هي في الحقيقة، ظاهرة متعددة المستويات، فهي قد تكون سياسية أو ثقافية أو اقتصادية أو حتى اجتماعية. وقد تكون كل هذه الأمور مجتمعة. كما وأن العولمة يمكن أن تشمل أشياء عديدة فإنه من الممكن الحديث عن عولمة السلع، والافراد، والعمالة. كما يمكن أن نذهب الى أبعد من ذلك فنتحدث عن أشياء أقل منظورة مثل عولمة الافكار والعادات والثقافة.

وسترکز هذه الورقة على مفهوم العولمة الاقتصادية. وقبل الدخول في مناقشة تفصيلية لهذا المفهوم، فإن من المفيد القول الى أن العولمة كظاهرة اقتصادية هي موجودة منذ زمن بعيد، فإذا كانت انطلاقة العولمة الجديدة التي بدأت عند أواخر الالفية الثانية تمركزت معظمها في الغرب وإكتسبت الطابع الامريكي - وهذا ما يطلق عليه بأمركة العولمة - فإن بدايات هذه العولمة إنطلقت من مراكز أخرى، حيث في حدود ما يقارب القرن الحادي عشر الميلادي كانت أوروبا تاخذ الرياضيات من العرب والهنود وتأخذ العلوم و التكنولوجيا من الصين.

وعودة الى مفهوم العولمة الاقتصادية، فإنه لا بد من الاتفاق على تعريف معين لهذا المصطلح، خاصة وأنه سيتم استخدامه في أكثر من موقع في هذه الورقة. هناك في الحقيقة، محاولات عديدة لأكاديميين ومؤسسات دولية سعت الى وضع تعريف محدد لمفهوم العولمة الاقتصادية. أما في هذه الورقة، فسنستخدم، بقصد التحليل تعريف صندوق النقد الدولي كالتالي:

"تشير العولمة الى نمو الاعتماد الاقتصادي المتبادل للدول في العالم من خلال زيادة وتنوع المعاملات التجارية عبر الحدود للسلع والخدمات وتدفقات رؤوس الاموال الدولية وكذلك عبر الانتشار الواسع والسريع للتكنولوجيا" (IMF, World Economic outlook, 1997).

وفي ضوء تعريف العولمة الاقتصادية المذكورة أعلاه، يمكن القول بأن العناصر الاساسية المذكورة للعولمة الاقتصادية هي كالتالي:

تسارع معدل نمو التجارة الخارجية بوتيرة أعلى من نمو الناتج المحلي الاجمالي. فلقد نمت التجارة الخارجية العالمية بما يقارب ضعف معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي العالمي.

ولقد تزامن زيادة نمو التجارة الخارجية مع تزايد تخلي الدول عن سياسات التوجه الى الداخل المتمثلة في الحماية وسياسة إحلال الواردات، وبالتالي تزايد التزام العديد من الدول بالمزيد من تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية ضمن إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وكذلك ضمن اتفاقيات التجارة الاقليمية. إما العناصر الأخرى فتتمثل في الاستثمار الاحنبي المباشر وتدفق رأس المال الدولي حيث ساهمت الشركات المتعددة الجنسية بأدواراً متميزة في حركة رؤوس الاموال بين الدول في العالم، وكذلك يمكن الحديث عن التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي شكلت محرك العولمة الاقتصادية الراهنة مقارنة بالعولمة

الاقتصادية التي حدثت في فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى وفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

العولمة.. تحدياتها الاقتصادية والاجتماعية

ويجدر بالإشارة إلى أن هناك من يجادل بأن العولمة ستشكل حالة ايجابية إذا هي استطاعت أن توفير المكاسب المذكورة أعلاه من نمو التجارة الخارجية، وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، وتقدم تكنولوجيا المعلومات بصورة عادلة بين الدول في العالم. ولكن الواقع يشير الى ان العولمة في ترجمتها العملية قد أخذت طابع التكتلات الإقليمية. ولقد إتسمت هذه التكتلات بوجود تكتلات قوية ومتينة من ناحية، وتكتلات ضعيفة وهشة من ناحية، وعليه فإن العولمة إذا أرادت المؤسسات الدولية أن تنظر دول العالم النامية وشعوبها اليها بإيجابية فإنه ينبغي أن تدخل هذه الدول في شراكة حقيقية مع الدول الغنية وأن تحصل على حصة مناسبة من الثروة التي تخلقها العولمة حتى تستطيع شعوبها أن ترى الامل في المستقبل بدلاً من تهميشها وزرع عدم الامان وعدم الاستقرار والخوف من المستقبل في شعوبها. إن موضوع عدم المساواة في الدخل Income inequality بين الدول كما هو الحال داخل المجتمع الواحد سيشكل أهم التحديات التي تواجه مسيرة العولمة وسيحدد مدى نجاحها وإستدامتها. فالعولمة ليست في الواقع قوة تاريخية حتمية كما يعتقد الكثير من الأفراد ولكن هي نتيجة خيارات السياسة العامة للدول في العالم. بمعنى آخر، فإن التطور التكنولوجي الذي يشكل المحور الاساسي للعولمة ومحركها يمكن النظر اليه كقوة حتمية أما العولمة الاقتصادية فهي ظاهرة اقتصادية سياسية مرتبطة الى حد كبير بخيارات السياسة العامة للدول والمجتمعات.

وضمن هذا السياق، فإن السؤال الاساسي الذي يطرح نفسه هو هل التدفق المتزايد للتجارة والمال وتكنولوجيا المعلومات - وهي عناصر العولمة الجديدة - ستشكل وضع اجتماعي اقتصادي افضل لقوى العمل بشكل خاص وشعوب العالم بشكل عام. قبل مناقشة الاجابة على هذا السؤال الهام ينبغي الإشارة الى أنه في ظل العولمة الجديدة فإن هناك مايلي في الدول الصناعية المتقدمة:

1. 100 مليون مواطن يصنفون تحت خط الفقر.

2. ما يقارب 35 مليون مواطن في هذه الدول عاطلون.

3. تزايد عدم المساواة في الدخل.

أما في الدول النامية، فإن هناك ما يقارب 1.5 بليون فرد فيها مستوى دخلهم اقل من دولار في اليوم.

وفي ضوء هذه الحقائق الرقمية، يمكن القول بأنه في الوقت الذي استطاع الاقتصاد العالمي السيطرة على التضخم وعلى ادارة الدورات الاقتصادية، فإن الفقر والبطالة وعدم المساواة في الدخل لازالت مستوطنة في جسم النظام الاجتماعي-الاقتصادي العالمي. وهذا ما حدا بعض الاقتصاديين الى الاشارة إن النظرية الاقتصادية إذا كان لديها من ضعف قاتل فهو يكمن في مجال الرفاه الاجتماعي. بمعنى آخر، إن النظرية الاقتصادية تستطيع أن تشير الى أن السياسات المعينة ستجعل دولة غنية أو إن اقتصادها سيكون أكثر كفاءة ولكن لا تستطيع هذه النظرية الاقتصادية التوقع في أن هذه السياسة الاقتصادية ستجعل المجتمع أفضل.

وضمن هذا السياق، فإنه عادة ما يتم إلقاء فشل ايجاد حلول مناسبة لهذه المعضلات الاجتماعية على الحكومات الوطنية للدول. وهذا صحيح في جانب معين ولكن غير صحيح في جانب آخر. فهو صحيح بمعنى أن الحكومات الوطنية لا يمكن أن تستخدم العولمة ككبش فداء في فشلها الاقتصادي والاجتماعي وفساد وسوء إدارتها. ولكن الاقتصاد العالمي ليس محايد في تأثيراته على الدول والفئات الاجتماعية في تلك الدول. ففي ظل العولمة الاقتصادية هناك فائزون وخاسرون، والدول لديها قدرات مختلفة في ادارة التأثيرات الاجتماعية للعولمة. وهنا يمكن الحديث عن تجارب دول شرق آسيا المختلفة حيث أن ادارة كوريا للأزمة تختلف الى درجة كبيرة عن ادارة اندونيسيا مثلاً للأزمة، حيث نجحت الاولى وفشلت الأخرى فشلاً ذريعاً. وعليه، ينبغي القول بان في ظل العولمة الاقتصادية ومعطياتها فإن قوى العمل ستكون في حاجة لتدخل حكومات دولهم في المحافظة على المكتسبات والخيارات التي أرادت هذه المجتمعات لعمالها وشعوبها وإجراء ما يستلزم من تكيف مع التغيرات الاقتصادية الجديدة. ولكن هناك حاجة لتوافق دولي على هذه الرؤية والخيارات. ففي نهاية الحرب العالمية الثانية أدركت الدول التي خرجت من الحرب حينذاك وهي الدول الصناعية المتقدمة حالياً بأهمية توافق العولمة حينذاك ونظام الرفاه الاجتماعي للعمال. ولكن ونحن في الألفية الثالثة فإن هناك

حاجة لتوافق جديد أو عقد جديد يؤكد الخيارات السابقة التي حافظت على التقدم الاقتصادي والسلام الاجتماعي وإيجاد الأوليات المناسبة لتحقيق ذلك.

الإقتصاد البحريني.. العولمة.. وسوق العمل:

يعتبر الإقتصاد البحريني بمثابة اقتصاد صغير، نام، حديث، ومندمج في الإقتصاد العالمي. وعليه، يمكن القول بأن الانفتاح الاقتصادي الذي تميز به الإقتصاد البحريني منذ القدم قد أعطاه ميزة نسبية في الاستفادة من فرصة تاريخية في فترة السبعينات لتحويل البحرين الى مركز اقتصادي إقليمي مالي. ففي منتصف السبعينات كانت لبنان، كما هو معروف، البلد التي كانت تحتضن كبرى المؤسسات المالية والمصرفية في منطقة الشرق الاوسط ثم حدثت الحرب الاهلية، وساءت حال البلاد، وتدهور الإقتصاد فيه. فبدأت هذه البنوك تبحث عن بديل مناسب. وهنا سوقت البحرين نفسها بصورة فعالة لإحتضان هذه المصارف والبنوك. ولقد جاء إرتفاع أسعار النفط في أوائل السبعينات - 1973 / 1974 - الى ما يقارب أربعة أضعاف ليعزز الميزة النسبية في سعي البحرين للتحويل الى مركز إقليمي مالي. وفي ضوء ذلك، يمكن القول بأن الفرصة التاريخية.

الطفرة النفطية

المناخ الاقتصادي البحريني المنفتح على الإقتصاد العالمي أو ما أصبح يعرف الآن بعولمة الإقتصاد البحريني شكلت عناصر الميزة النسبية في تبوأ البحرين منذ منتصف السبعينات مركز مالي متطور يقدم خدماته في عموم منطقة الخليج والشرق الاوسط. وفي الوقت الذي ساهم إنفتاح الإقتصاد البحريني على الإقتصاد العالمي في إيجاد ميزة نسبية في قطاع الخدمات المالية والمصرفية منذ منتصف السبعينات، فإنه يمكن بالمثل الحديث عن دور انفتاح الإقتصاد البحريني في تشجيع قطاع السياحة وخاصة منذ تشييد جسر الملك فهد بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية في أواخر عام 1986. وفي المقابل، فإنه من المفيد الإشارة الى أن الانفتاح الاقتصادي قد ترك أيضاً آثار اقتصادية وإجتماعية في سوق العمل البحريني. وستركز هذه الورقة على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنتفاخ او العولمة على سوق العمل البحريني.

فلقد ساهم خيار الدولة في تبني سياسة مرنة تجاه دخول العمالة الاجنبية منذ منتصف السبعينات في زيادة الطلب على العمالة الاجنبية في سوق العمل البحريني. وعليه، فإن الاحصائيات تشير الى أن النمو في الطلب على العمالة الاجنبية كان هو الاعلى مقارنة بالطلب على العمالة البحرينية. فلقد بلغ نمو الطلب على العمالة الاجنبية 263.9% في الفترة 1971-1981 بمتوسط نمو سنوي 13.8%، بينما بلغ معدل نمو قوة العمل البحرينية نحو 62.2% في نفس الفترة بمتوسط نمو سنوي 5%. ولقد تراجع نمو الطلب على العمالة الاجنبية في الفترة الثانية 1981-1991 حيث بلغ 67.5%، أي بمتوسط نمو سنوي 5.3%، بينما بلغ معدل نمو الطلب على قوة العمل البحرينية 48.1% في نفس الفترة، بمتوسط نمو سنوي 4%. وكذلك يمكن الحديث عن معدل النمو للعمالة الاجنبية الذي بلغ 33.5% في الفترة الثالثة 1991-2001 بمتوسط نمو سنوي 2.9%، وفي المقابل بلغ معدل نمو قوة العمل البحرينية 40.2% في نفس الفترة بمتوسط نمو سنوي 3.4%. وعليه، فإن حجم قوة العمل الاجنبية في إجمالي قوة العمل قد ارتفعت من 37.1% في عام 1971 الى 58.8% في عام 2001. وكذلك يمكن القول بأن إرتفاع الطلب على العمالة الاجنبية في سوق العمل البحريني كان السبب الرئيسي في زيادة نسبة قوة العمل في السكان، حيث إرتفعت من 27.8% في عام 1971 الى 47.4% في عام 2001. ولقد أدى انفتاح سوق العمل البحريني ضمن مبررات انفتاح الاقتصاد البحريني - علماً بأن الانفتاح الاقتصادي لا يعني بالضرورة انفتاح سوق العمل - وسيادة آلية اقتصاد السوق في سوق العمل البحريني الى ظهور ما يسمى بظاهرة الإغراق الاجتماعي. ومصطلح الإغراق الاجتماعي يمكن أن ينظر اليه على أساس إنه يحاكي مفهوم الإغراق الاقتصادي في سوق السلع.

فعندما تتدفق عمالة أجنبية كما هو يحدث الآن بأعداد كبيرة ويغلب عليها العمالة غير الماهرة ومن دول فقيرة الى أسواق العمل بالمنطقة سيؤدي ذلك لا محالة الى تخفيض الاجور بدرجة كبيرة ليس للعمالة الاجنبية القادمة فحسب ولكن للعمالة المحلية بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام.

فعلى صعيد العمالة المحلية وخاصة تلك الفئة التي تعمل ضمن مستويات الاجور المنخفضة ستشهد تراجعاً في مستويات المعيشة والقوة الشرائية وما يتصل بذلك من تراجع الحافز تجاه التعليم والتدريب. أما على صعيد الاقتصاد الوطني فذلك يعني تراجع القوة الشرائية وما

يتصل بذلك من استدامة حالة الركود الاقتصادي وبالتالي ضعف الاستثمار. وما يرتبط بذلك من تراجع إنتاجية الشركات وخاصة فيما يتصل بالشركات التي تخدم السوق المحلية. كما يؤكد مقولة أن اقتصاد السوق يحتاج الى سوق.

وبالمثل يمكن الحديث عن الانفتاح الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بحرية حركة رؤوس الاموال والذي يشكل ميزة نسبية للاقتصاد البحريني في تحويل البحرين الى مركز خدمات مالي ومصرف إقليمي. ولكن ترك هذا الموضوع آثاره على سوق العمل البحريني. فلقد لجأت الدولة المصدرة للعمالة الاجنبية الى تخفيض سعر صرف عملاتها مقابل الدولار بين الفينة والاخرى مما أدى الى خلق ضغوط تجاه تخفيض مستوى الأجور في سوق العمل البحريني. فكلما إنخفض سعر صرف عملات تلك الدول مقابل الدينار البحريني - على أساس ارتباط سعر صرف الدينار البحريني بالدولار - يمكن لعمالة تلك الدول أن تعمل عند مستوى أجور أقل من مستوى الاجور الحالية مما يسمح لها بالدخول في منافسة غير عادلة مع العمالة البحرينية وبالتالي اخراج العمالة البحرينية من سوق العمل أو قبولها بمستوى أجر متدني لا يفي بتكلفة مستوى المعيشة في البحرين.

وفي ضوء ما تقدم من تحليل، يمكن القول بأن من أجل جني المكاسب للاقتصاد البحريني عن طريق انفتاحه واندماجه مع الاقتصاد العالمي ينبغي أن يكون هناك تدخل من قبل الدولة في سوق العمل البحريني وذلك من أجل ضمان حصول العمالة البحرينية على حصتها في الثروة التي يخلقها انفتاح أو عولمة الاقتصاد البحريني. كما وستزداد أهمية تدخل الدولة في سوق العمل البحريني مع دخول البحرين ضمن الاتحاد الجمركي الخليجي الذي سيبدأ في بداية يناير 2003.

فمن المعروف أن دول مجلس التعاون الخليجي يتفاوت مدى تدخلها في أسواق العمل الخاصة بها، حيث يتناسب مقدار التدخل مع حجم قوى العمل المحلية في تلم الأسواق. وسيشكل انفتاح اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بعضها على البعض الآخر مع استكمال مرحلة الاتحاد الجمركي الخليجي الى سهولة انسياب تدفق حركة رؤوس الأموال والاستثمار والسلع بين تلك الاقتصاديات. ولكن يمكن القول إن انفتاح أسواق العمل سيخلق ضغوط على مكاسب العمالة المحلية في تلك الأسواق ثمت مبررات تعزيز المقدرة التنافسية للشركات في بعض

الدول وخاصة المؤسسات ذات الكثافة العمالية. وفي ضوء ذلك، يتطلب الأمر إيجاد رؤية واضحة تجاه المحافظة على مكاسب العمالة المحلية وتعزيزها وذلك ضمن تبني مجموعة من الاجراءات فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي، والحد الأدنى للأجور، والتأمين ضد البطالة وذلك على المستوى الوطني وكذلك على المستوى الإقليمي الخليجي. وفي رأيي الشخصي فإن هناك ضرورة لقيام اللجنة العامة لعمال البحرين بمبادرة في هذا الاتجاه بالتنسيق مع الجهات العمالية المعنية في دول مجلس التعاون الخليجي تجاه حماية المكتسبات العمالية المواطنة وتعزيزها وخاصة فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي، والحد الأدنى للأجور، والتأمين ضد البطالة وذلك ضمن محاولة للمحافظة على نظام الرفاه الاجتماعي للعمالة المواطنة من جهة والمجتمعات الخليجية من جهة اخرى.